

## أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

\*\* محمد خالد بنود \* آية نعلاني

( الإيداع : 4 شباط 2019 , القبول 24 تموز 2019 )

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتتمثل مشكلة الدراسة بوجود بعض القصور في تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف وفي مدى وجود علاقة بينها وبين زيادة نسب ربحية تلك المصارف من خلال دراسة نسبتين من نسب الربحية العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE).

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي، وذلك بالاعتماد على بيانات التقارير والقوائم المالية المنشورة وأيضاً تقارير حوكمة المصارف الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية تغطي الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 حتى عام 2016 التي عالجت موضوع الحوكمة والأداء المالي للمصارف.

تم استخراج بيانات الحوكمة من تقارير حوكمة الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وتم تفرغ البيانات ورصد النتائج وجدولتها وإدخالها باستخدام برنامج Excel، وتم إعطاء وزن /1/ لقاعدة الحوكمة المطبقة والمطبقة بشكل جزئي، ووزن /0/ لقاعدة الحوكمة غير المطبقة، وتم استخراج النسب المالية لقياس أداء المصارف من موقع سوق دمشق للأوراق المالية من التقارير السنوية الموجودة لكل مصرف من المصارف، ومن ثم تم إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم الاعتماد على نسبة تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل التباين one way anova.

ثم عرض الآلية المتبعة في تطبيق مبادئ الحوكمة من قبل بعض المصارف السورية ودورها في تحسين الربحية ثم تحليل وتفسير النتائج والوقوف على إمكانية تعميمها.

خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها:

- 1- وجود اختلاف معنوي لتأثير تطبيق مبدأ حقوق المساهمين بالمستوى الضعيف والمتوسط في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 2- وجود اختلاف معنوي لتأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بمستوى جيد أكثر من تطبيقها بمستوى متوسط في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 3- وجود اختلاف معنوي لتأثير تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوى جيد أكثر من تطبيقها بمستوى ضعيف أو متوسط في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحوكمة - نسب الربحية.

## The Impact of the Application of the Principles of Governance in the Profitability Ratios of Banks Listed in the Damascus Securities Exchange

Aya nassani \*, Mohammed Khalid Bannoud \* \*

( Received : 4 February 2019 , Accepted : 24 July )

### Abstract

This study aimed to identify the impact of the application of the principles of governance in the profitability ratios of banks listed in the Damascus securities market, the problem of the study is the existence of some shortcomings in the application of the rules of governance in the banks listed in the Damascus securities market and the extent of the relationship between them and the increase in the profitability ratios >These banks by examining two ratios of profitability return assets (ROA) and the return on Shareholders ' rights (ROE).

To achieve the objectives of the study, the descriptive approach was followed, based on the published reports and financial statements, as well as the bank governance reports under the supervision of the Syrian Securities and Markets Authority covering the period of time from 2010 to 2016 that addressed the subject of Governance and financial performance of banks.

The governance data were extracted from corporate governance reports under the supervision of the Syrian Securities and Exchange authority, and data were emptied, monitored, tabulated and entered using Excel, and the weight/1/ was given to the applicable and partially applied governance rule and weight/0/ of the governance base Not applied, the financial ratios for measuring the performance of banks from the Damascus Stock Exchange website were extracted from the existing annual reports of each bank, and then statistical analyses were carried out using the Social Sciences statistical Package (SPSS) programme, and the percentage of application was relied upon Principles of governance in banks Study hypotheses were tested using the one way anova variance analysis.

He then presented the mechanism used in applying the principles of governance by some Syrian banks and their role in improving profitability and then analyzing and interpreting the results and identifying the possibility of circulating them.

This study concludes with a series of findings, the most important of which are:

1- There is a moral difference to the impact of the application of the principle of shareholders ' rights at the low and intermediate level in the return on assets (ROA) for banks listed on the Damascus Securities Exchange.

2-There is a moral difference to the effect of applying the principle of disclosure and transparency at a good level rather than applying it at an average level of return on assets (ROA) for banks listed on the Damascus Securities Exchange.

3-There is a moral difference to the effect of applying the principle of the board of directors at a good level rather than applying it at a low or moderate level in the return on Shareholders ' rights (ROE) for banks listed on the Damascus Securities Exchange.

**Keywords:** principles of governance, profitability ratios.

\* Postgraduate student (MSc), Dept. of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo

\*\* Dept. of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo

## 1- المقدمة:

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية نظراً للانهيارات المالية التي شهدتها العديد من الدول في المصارف وأسواق المال والشركات التي كان أحد أسبابها عدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للعديد من الشركات والوحدات الاقتصادية في أسواق المال.

وساد اعتقاد لدى مجموعة من الباحثين والاقتصاديين بدورها المهم وارتباطها بتحسين الأداء المالي والربحية وتخفيض المخاطر مما دعا لتشجيع الباحثين في كل انحاء العالم لإجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تبحث في ذلك الموضوع.

ولأن المصارف من أهم أدوات التطور الاقتصادي في العصر الحديث، ونظراً لدورها في تجميع رؤوس الأموال الضخمة وتوجيهها لبناء الاقتصاد الوطني.

كل تلك الأسباب السابقة دعا الباحثة لإجراء هذه الدراسة للوقوف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة وبيان أثرها في نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

## 2- مشكلة البحث:

هناك قصور بشأن تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق آلياتها ومبادئها بشكل عام ومدى وجود علاقة بينها وبين الربحية، ولذا فإن مشكلة البحث تكمن في الإجابة عن السؤال التالي:

هل يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف في نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وينتج عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

• هل يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

• هل يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

## 3- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى التزام المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة وأهميتها في العديد من المجالات والتعرف على أثرها في نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال التالي:

• التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

• التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

## 4- أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع مهم ألا وهو الحوكمة ودراسة علاقتها بالربحية التي تعد من أهم الأهداف التي يسعى جميع المستثمرون في السوق المالي للوصول إليه، ونظراً لأهمية عينة الدراسة التي اختارتها الباحثة وهي قطاع المصارف ودوره الكبير في استقطاب رؤوس الأموال، مما يحثنا على تعزيز مكانته بين باقي القطاعات في سوق دمشق للأوراق المالية.

الأهمية العملية: هذه الدراسة ستكون إحدى الدراسات التي تضع مؤشر حقيقي لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وستعمل على تشجيع المصارف على المزيد من الاهتمام والتطبيق لما لها من أثر في تحسين الربحية.

#### 5- الدراسات السابقة:

5-1 دراسة شهوان، 2013م- بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان" [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى وأثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، ولتحقيق هدف هذه الدراسة وزع الباحث استبانات على شركات السوق الأول في بورصة عمان، وعددها (55) شركة وقد استخدم الباحث في الدراسة مجموعة من الطرق الإحصائية، والمتوفرة في برنامج SPSS، واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أنه يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة المؤسسية في شركات السوق الأول المدرجة في بورصة عمان، وأن هناك أثراً لتطبيقها في نسبة ربحية الشركة، كما أن هناك أثراً لتطبيقها في العائد على أصول الشركة.

5-2 دراسة حداد، 2013م- بعنوان: " مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأثره على مستوى الأداء المالي للبنوك العاملة في الأردن" [2]

1- تهدف الدراسة إلى تقييم مدى درجة تلبية مصادر تكنولوجيا المعلومات لمتطلبات المؤسسة من المعلومات وقياس أثر فاعلية هذه المعايير من الكفاءة، والسرية، والكمال، والوجود، والالتزام والتطابق، وموثوقية المعلومات.

2- عمليات تكنولوجيا المعلومات كما وردت في cobit5 ضمن خمسة مبادئ، وهي: التخطيط والتنظيم (lan& organize)، الامتلاك وال تنفيذ(acquire& implementation)، الدعم والتوصيل (deliver& support) المتابعة والتقييم (monitor& evaluate)، التوجيه والمراقبة (direct& monitor)، وقد تم بناء إطار عمل cobit5 الإصدار الخامس بناءً على إطار عمل 4.1 cobit الإصدار الرابع من خلال ربط الأطر isaca الرئيسية، وتعزيزها وتطويرها، مثل: (cobit5 framework, 2012).

وتحقيقاً لذلك قام الباحث بتوزيع استبانات على البنوك العاملة في الأردن، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة مجموعة من الطرق الإحصائية المتوفرة في برنامج SPSS. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

هناك تطبيق لمبادئ cobit5 لدى البنوك العاملة في الأردن، وأن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية على الأداء المالي للبنوك من خلال نسب العائد على رأس المال، العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يعزى للعوامل الشخصية.

5-3 دراسة Christopher، 2009- بعنوان:

THE RELATIONSHIP BETWEEN CORPORATE GOVERNANCE AND BANK PERFORMANCE IN HONG KONG [3]

"العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المصرفي في هونغ كونغ"

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات، والأداء المصرفي، مع التحكم في عدد من العوامل المحددة الثابتة التي قد تؤثر على أداء المصارف، وتتألف عينة الدراسة من بيانات 23 بنك من عام 2005 وحتى عام 2007،

ووجدت هذه الدراسة ان المصارف ذات الحجم الأكبر من مجلس الإدارة والتي لديها مستوى ادني من القروض المتعلقة بالأطراف تميل إلى الأداء بشكل جيد. ويوضح هذا الاستنتاج اهمية حوكمة الشركات للأداء المصرفي. وان حجم البنوك يرتبط بشكل إيجابي بأداء البنك، مما يشير إلى ان البنك الأكبر سيكون أداءه أفضل. ويرجع ذلك إلى ان المصارف الكبيرة لديها قدره أفضل على تنويع مختلف أنواع المخاطر الناجمة عن الاستثمارات، لان لديها راس مال كاف لتحسين المعلومات التكنولوجية واستخدام فريق إدارة أفضل. وأظهرت النتائج التجريبية لهذه الدراسة ان المصارف المدرجة في القائمة كان أداءها أفضل من أداء المصارف غير المدرجة في القائمة. ولذلك، قد تكون للمصارف المدرجة في القائمة ميزة تنافسية بالمقارنة مع المصارف غير المدرجة في القائمة.

4-5 دراسة Alenazi، 2016- بعنوان:

#### The Role of Corporate Governance in Enhancing Performance and Reducing Corporate Risk: The Case of The UK Banking Sector [4]

دور حوكمة الشركات في تعزيز الأداء والحد من مخاطر الشركات: حالة القطاع المصرفي في المملكة المتحدة البريطانية. هدف هذه الدراسة إلى تقييم الأثر العام لحوكمة الشركات على أداء ومخاطر الشركات داخل الصناعة المصرفية. والدراسة تبحث في تأثير حوكمة الشركات على بعدين مهمين، وهما: كيفية أداء الشركة من حيث القضايا المالية والتشغيلية، ومخاطر الشركات من حيث السيولة وراس المال. ويجري الاختبار باستخدام نماذج القياس والتحليلات الإحصائية التي تكشف عن اتجاهات حوكمة الشركات. وتم دراسة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال توزيع استبانة على مجموعة من المصرفيين ووسطاء رأس المال البريطاني، وتبين نتائج هذا البحث وجود علاقة هامة بين أداء البنك ومبادرات حوكمة الشركات، وتشير هذه الملاحظة إلى ان أداء شركه مصرفيه يعتمد على حجم المجلس أو مدى فعالية أعضائه المعنيين. وهذا يعني ان هناك ميل، لمجلس أكبر للإشارة إلى أداء أفضل للشركات. ويقترح ان تعتمد الشركات مجلسا مثاليا. ففي حين انه يمكن لمجلس صغير ان يساهم بفعالية في عمليه صنع القرار، لكن من الممكن ألا تكون لديه الخبرة المطلوبة. وفي الوقت نفسه، قد تتأخر القرارات في مجلس كبير، بسبب المداولات المطولة، والمنازعات بين المديرين. ولذلك، فمن المهم ان تقرر الشركة الحجم الأمثل للمجلس، ويعتمد ذلك على المديرين الحاليين، والقضايا المحتملة التي تواجه الشركة. في مساله ازدواجيه الأدوار، قد يؤدي ذلك إلى تركيز السلطة في شخص واحد فقط، التي قد تكون ضاره لمصالح الشركة وكذلك المساهمين. وقد يسهم تعيين اللجان واللجان الفرعية في تحسين الأداء المالي وأدائه المخاطر. حيث ان كفاءه ومشاركه أعضاء اللجنة في أنشطه الشركة تلمي عليهم فعالية ومساهمه هذه اللجان. ولا توجد صلة ايجابية هامة تم تحديدها بين حجم لجنة المراجعة والأداء.

وكان وجود لجنة للأجور مهما في نموذج مخاطر راس المال ولكن ليس في نموذج مخاطر السيولة على الرغم من كونها ايجابية في كليهما.

- ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

يهدف هذه البحث إلى دراسة المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وستتمكن الباحثة من خلاله من معرفة مستوى التطبيق الفعلي للحوكمة ومبادئها في تلك المصارف، ومعرفة نقاط القوة والضعف، للعمل على سد الثغرات كون أن متغير الربحية يشكل جانباً مهماً من أعمال المصارف، وبذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في المدة الزمنية وبيئة التطبيق وأسلوب الدراسة العملية الذي اعتمد على تقارير الحوكمة المنشورة في هيئة الأوراق والأسواق المالية وليس على أسلوب الاستبانة كأغلب الدراسات السابقة.

#### 6- فرضيات البحث:

ستختار الباحثة ثلاث مبادئ فقط وهي حقوق المساهمين والإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة لأنها من أهم مبادئ الحوكمة التي تعالج في تقرير الحوكمة المنشور في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وكون معالجة موضوع الحوكمة ضخمة ومتشعبة جداً ويحتاج لصفحات كثيرة لا يمكن الإحاطة به ضمن الصفحات المحدودة المخصصة لهذا البحث.

#### الفرضية الأساسية الأولى:

• يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. تفرع عنها الفرضيات التالية:

1- يوجد أثر لتطبيق مبدأ حقوق المساهمين في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

2- يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

3- يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

#### الفرضية الرئيسية الثانية:

• يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

تتفرع عنها الفرضيات التالية:

1- يوجد أثر لتطبيق مبدأ حقوق المساهمين في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

2- يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

3- يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

#### 7- متغيرات البحث:

المجموعة الأولى: المتغير المستقل Independent Variable مبادئ الحوكمة وهي:

حقوق المساهمين - الإفصاح والشفافية - مسؤوليات مجلس الإدارة.

المجموعة الثانية: المتغير التابع dependent Variable نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وستختار الباحثة نسبتين فقط هما العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE).

#### 8- حدود ومحددات البحث:

الحدود المكانية: تم الاعتماد على بيانات المصارف التجارية فقط واستثناء المصارف الإسلامية بسبب طبيعة عملها الخاصة.

الحدود الزمانية: سيغطي البحث البيانات المالية الموحدة للفترة من عام 2010 حتى عام 2016.

اقتصرت هذه الدراسة على اختيار ثلاث مبادئ فقط من مبادئ الحوكمة وهي (حقوق المساهمين - الإفصاح والشفافية - مسؤوليات مجلس الإدارة) لدراسة أثرها في نسب الربحية وهي (العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين).

#### 9- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي، في تجميع المعلومات وذلك بالاستفادة من المراجع العربية والأجنبية بالإضافة للتقارير والقوائم المالية للمصارف، ثم عرض الآلية المتبعة في تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في نسب الربحية ثم تحليل وتفسير النتائج.

وسيتم ذلك على دراسة تحليلية للقوائم المالية المنشورة للمصارف يتم من خلالها احتساب النسب المالية المذكورة، كما تقوم الباحثة بتحليل قوائم الحوكمة المنشورة في هيئة الأوراق والأسواق المالية لاستخراج مدى تطبيق قواعد الحوكمة من خلالها.

#### 10- مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 14 مصرفاً ستختار الباحثة عينة تتألف من 11 مصرفاً وهي: (المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك سورية والمهجر - بنك بيمو السعودي الفرنسي - البنك العربي سورية - بنك عودة سورية - بنك بيبيلوس سورية - بنك سورية والخليج - فرنسبنك سورية - بنك الأردن سورية - بنك الشرق - بنك قطر الوطني سورية).

وتم استثناء المصارف الإسلامية وهي: (بنك الشام الإسلامي - بنك سورية الدولي الإسلامي - بنك البركة سورية). بسبب طبيعة عملها الخاصة.

#### 11- الإطار النظري للدراسة:

##### أولاً: تعريف الحوكمة:

هي مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم. هي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدى بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. [5]

من وجهة نظر الباحثة هي عبارة عن أنظمة وتعليمات وضوابط وإجراءات تحدد العلاقات وكيفية عمل وإدارة الشركات والمؤسسات الاقتصادية وآلية التعامل بين مختلف الأطراف أصحاب المصالح بالشركة (إدارة الشركة ومجلس الإدارة والجهات الرقابية والعملاء والمساهمين والموظفين بما يعمل على حماية الحقوق وتعزيز قيمة المنشأة ودورها بالمجتمع. ثانياً: أهمية حوكمة الشركات:

1. ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المستثمرين.
2. تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم القدرة التنافسية للشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيس.
3. توفير مصادر تمويل للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو سوق المال خاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.
4. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال، والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
5. تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات ومن ثم الدول.

6. الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.
7. الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية. [6]

ثالثاً: مبادئ حوكمة الشركات:

### 3-1 حماية حقوق المساهمين:

1. وجود طرق مضمونة لتسجيل الملكية-إرسال أو تحويل الأسهم-الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب -المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين-انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة-نصيب في أرباح الشركة.
2. الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات، وأن يحصلوا على المعلومات التي تتعلق بأي تغييرات أساسية في الشركة مثل تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلها -الترخيص بإصدار أسهم إضافية-العمليات الاستثنائية التي تؤدي إلى التأثير في الشركة.
3. الحق في المشاركة والتصويت شخصياً أو غيابياً في اجتماعات الجمعية العامة، وتاريخ ومكان وجدول الأعمال، والموضوعات التي سيتم اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع، وأن تتاح الفرصة لهم لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية، ووضع البنود على جدول الأعمال، واقتراح قرارات في حدود معقولة. [7]
4. ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم.
5. ينبغي أن يتم الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات وبيع حصص جوهرية من أصول الشركات، وينبغي أن تتم العمليات بأسعار شفافة وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق كافة المساهمين وفقاً لطبقاتهم.
6. ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسين، وينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن حوكمة الشركات الخاصة بهم وسياسات التصويت فيما يتعلق باستثماراتهم، بما في ذلك الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية، وأن يفصحوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي قد تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم، وأن يتشاوروا مع بعضهم بعضاً فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقاً للتعريف الوارد في المبادئ، مع بعض الاستثناءات لمنع إساءة الاستغلال. [8]

### 3-2 الإفصاح والشفافية:

- 1- يجب الإفصاح عن النتائج المالية، ونتائج عمليات الشركة، وأهداف الشركة، والملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت. والعمليات المتعلقة بأطراف من الشركة أو أقاربهم.
- 2- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم وما إذا كان يتم النظر إليهم باعتبارهم مستقلين.
- 3- عوامل المخاطرة المتوقعة.
- 4- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.
- 5- هياكل وسياسات الحوكمة وبصفة خاصة، ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الشركة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها. [9]



6- ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.  
7- ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية بواسطة مراجع مستقل، كفاء ومؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.

8- ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة.

9- ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.

10- ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين والسماسة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيداً عن أي تعارض مهم في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمون من مشورة. [10]

### 3-3 مسؤوليات مجلس الإدارة:

1- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وعلى أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

2- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

3- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح. ويجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، وأن يجري ذلك على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

4- مراجعة استراتيجية الشركة، وخطط العمل، والموازنات السنوية، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الانفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ، وبيع الأصول.

5- اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم وإحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي. [11]

6- ضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وإمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح.

7- متابعة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين.

8- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ووجود مراجع مستقل وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، ونظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بأحكام القوانين.

9- متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجلس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.

10- الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات. [12]

رابعاً: نسب الربحية:

وهي من النسب الهامة التي تقيس نتيجة أعمال المشروع، وقدرته على تحقيق الأرباح، ومدى كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، واستخدام الموارد المتاحة، وكفاءة الخطط والسياسات الموضوعية للشركة، ومن أهم هذه النسب:

#### 4-1 معدل العائد على الأصول (ROA):

يطلق على هذه النسبة القوة الإيرادية، وتحسب بموجب المعادلة التالية:

العائد على الموجودات = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والإيرادات والمصروفات الأخرى والضريبة/مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات)

وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافاً كبيراً في مقادير أصولها العاملة، وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي أعبائها الضريبية، وذلك بحكم كونها معياراً نسبياً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعة بتصرفها من مختلف المصادر. وتحقق هذه النسبة الغايات التالية:

1- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض، وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الاقتراض.

2- تعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية (دون الكفاءة المالية).

3- تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بين أداء المؤسسات المختلفة، وذلك لأنها لا تعكس أثر الرفع المالي، إذ أن بسط النسبة ومقامها لم يتأثرا بكيفية تمويل المؤسسة لموجوداتها. [13]

#### 4-2 معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE):

يقيس معدل العائد على حقوق المساهمين ROE نسبة ربح الشركة إلى حجم حقوق المساهمين فيها ويحتسب بقسمة صافي دخل الشركة على إجمالي حقوق المساهمين. ويتم احتساب تلك النسبة كما يلي:

معدل العائد على حقوق المساهمين = صافي الدخل / حقوق المساهمين

وبشكل عام كلما ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين دل ذلك على قوة أداء الشركة ويعد دلالة واضحة على الإدارة الجيدة كون معدل العائد على حقوق المساهمين للشركة مع مرور الوقت متوقفاً على متوسط معدل العائد على حقوق المساهمين للشركات في القطاع نفسه، وربما يعكس أحياناً ارتفاع هذا المعدل ميل الشركة بشكل كبير إلى تمويل نشاطاتها بالدين حتى مع تحقيقها عائداً ضعيفاً على الموجودات وعليه فمن المفيد ألا يؤخذ هذا المؤشر بمعزل عن المؤشرات الأخرى. [14]

#### خامساً: الإطار العملي للدراسة:

تم تفرغ البيانات وجدولتها باستخدام برنامج Excel، وبلغ عدد المشاهدات (77) مشاهدة، وتم إعطاء وزن /1/ لقاعدة الحوكمة المطبقة بشكل كامل والمطبقة بشكل جزئي، ووزن /0/ لقاعدة الحوكمة غير المطبقة، وتم إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS)، وتم الاعتماد على نسبة التطبيق لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل التباين one way anova، وأقل فرق معنوي LSD.

#### 5-1 تحليل قواعد حوكمة المصارف المتعلقة بحقوق المساهمين:

جدول رقم (1) : نسبة تطبيق قواعد الحوكمة وترتيب كل قاعدة من قواعد حوكمة المصارف والمتعلقة بحقوق المساهمين

الترتيب	المتوسط الحسابي	القاعدة	الرقم
5	0	تركيز الملكية	1
4	0.08	توزيعات الأرباح	2
3	0.16	زيادات رؤوس الأموال وحقوق الأفضلية في الإصدارات الجديدة	3
1	1	الحصول على الكراس المطبوع للتقرير السنوي للشركة	4
5	0	الحق في التصويت خلال اجتماع الهيئة	5
1	1	قسم علاقات المساهمين	6
1	1	سجل خاص للمساهمين	7
5	0	وجود آلية لاستقبال الشكاوى والمقترحات من المساهمين	8
5	0	حق المساهمين الذين يملكون 10% من الأسهم الطلب بالقيام بأعمال تدقيق على سجلات ودفاتر الشركة	9
2	0.90	المسؤولية الاجتماعية	10
	0.41	إجمالي القواعد المتعلقة بحقوق المساهمين	

يشير الجدول إلى أن ما نسبته 41% من المصارف تطبق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين.

5-2 تحليل قواعد حوكمة المصارف المتعلقة بالإفصاح والشفافية:

جدول رقم (2): نسبة تطبيق وترتيب كل قاعدة من قواعد حوكمة المصارف والمتعلقة بالإفصاح والشفافية

الترتيب	المتوسط الحسابي	القاعدة	الرقم
1	1	الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة	1
6	0.56	سياسة الإفصاح	2
2	0.99	المتحدثون الرسميون	3
3	0.91	المواقع الإلكترونية ومحتوياتها	4
4	0.86	آليات ضبط المعلومات	5
5	0.66	الإفصاحات الطارئة والأخرى	6
	0.83	إجمالي القواعد المتعلقة بالإفصاح والشفافية	

يشير الجدول إلى أن ما نسبته 83% من المصارف تطبق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية.

### 3-5 تحليل قواعد حوكمة المصارف المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة:

جدول رقم (3): نسبة التطبيق لكل قاعدة من قواعد حوكمة المصارف المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة

الترتيب	المتوسط الحسابي	القاعدة	الرقم
5	0.86	إحصائيات أعضاء المجالس	1
1	1	نسبة الملكية اللازمة للعضوية	2
4	0.90	شروط تشكيلة المجلس	3
10	0	محددات الملكية في النظام الأساسي	4
7	0.49	القرابة بين أعضاء المجلس	5
8	0.40	ممثلو الشخصيات الاعتبارية	6
6	0.77	جنسيات الأعضاء	7
9	0.18	مجموع ملكيات الأعضاء	8
2	0.99	عدد الاجتماعات	9
1	1	شروط العضوية	10
10	0	تعويضات ومكافآت الأعضاء	11
3	0.95	الجمع بين عضوية المجلس ومنصب المدير العام	12
	0.63	إجمالي القواعد المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة	

يشير الجدول إلى أن ما نسبته 63% من المصارف تطبق قواعد الحوكمة المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة.

#### 4-5 اختبار الفرضيات:

بهدف تطبيق تحليل التباين تم تقسيم نسب التطبيق إلى ثلاث مستويات:

- المستوى الأول (تطبيق ضعيف) نسبة التطبيق أقل أو تساوي 50%.
- المستوى الثاني (تطبيق متوسط) نسبة التطبيق أكبر من 50% وأصغر من 70%.
- المستوى الثالث (تطبيق جيد) نسبة التطبيق أكثر أو تساوي 70%.

نصت فرضية العدم الأولى على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ حقوق المساهمين كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار T للعينات المستقلة لأن نسبة تطبيق مبدأ حقوق المساهمين كانت ضمن المستويين الضعيف والمتوسط فقط والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (4) : نتائج اختبار T للعينات المستقلة لبحث أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين كأحد مبادئ الحوكمة في

العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

اختبار عينات مستقلة Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means							
	اختبار ليفين للمساواة في التباين		اختبار t للمساواة في المتوسط							
	F	Sig.	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference		
			الحرية	درجات	الذيل	المتوسط	فرق الخطأ المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
ROA	Equal variances assumed (تساوي التباين) تجانس التباين	5.638	.020	1.280	75	.205	2.5587071	1.9993079	-1.4241184	6.5415327
	Equal variances not assumed (عدم تساوي التباين) عدم تجانس التباين			2.1994	40.204	.034	2.5587071	1.1634510	.2076557	4.9097585

أن  $P = 0.02 < 0.05$ ، أي أن التباين غير متجانس، لذلك نختار السطر الثاني من الجدول لاختبار -T، وحيث أن  $P = 0.034 < 0.05$  نرفض فرضية العدم أي يوجد اختلاف معنوي لتأثير تطبيق حقوق المساهمين بالمستويين الضعيف والمتوسط على ROA.

نصت فرضية العدم الثانية على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ حقوق المساهمين كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار T للعينات المستقلة لأن نسبة تطبيق مبدأ حقوق المساهمين كانت ضمن المستويين الضعيف والمتوسط فقط والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (5) : نتائج اختبار T لبحث أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق

المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means							
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference		
								Lower	Upper	
ROE	Equal variances assumed	4.751	.032	.551	75	.583	3.5500610	6.4396469	-9.2783735	16.3784956
	Equal variances not assumed			.749	22.647	.462	3.5500610	4.7393746	-6.2625371	13.3626592

نلاحظ من الجدول أن  $P = 0.032 < 0.05$ ، أي أن التباين غير متجانس، لذلك نختار السطر الثاني من الجدول لاختبار T، وحيث أن  $P = 0.462 > 0.05$  نقبل فرضية العدم أي لا يوجد اختلاف معنوي لتأثير تطبيق حقوق المساهمين بالمستويين الضعيف والمتوسط على ROE.

نصت فرضية العدم الثالثة على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار ليفين لتجانس التباين والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول (6) نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين لبحث أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

اختبار تجانس الفروق Test of Homogeneity of Variances

Variances

ROA

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
10.471	2	74	.000

بما أن  $P = 0.000 < 0.05$  نرفض فرضية العدم أي أن التباين غير متجانس.

ولا يمكن تطبيق تحليل التباين ANOVA ، لذلك سنطبق اختبار أقل فرق معنوي LSD الجدول رقم (7)

Multiple Comparisons مقارنات متعددة

Dependent Variable: ROA متغير تابع

LSD

(I) MK2	(J) MK2	Mean Difference (I-J) متوسط الفرق	Std. Error الخطأ المعياري	Sig.	95% Confidence Interval مجال الثقة	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	-6.7492157-	3.8693213	.085	-14.459007-	.960575
	3.00	-2.4302654-	3.6600115	.509	-9.722998-	4.862467
2.00	1.00	6.7492157	3.8693213	.085	-.960575-	14.459007
	3.00	4.3189502*	1.7074927	.014	.916697	7.721204
3.00	1.00	2.4302654	3.6600115	.509	-4.862467-	9.722998
	2.00	-4.3189502*-	1.7074927	.014	-7.721204-	-.916697-

The mean difference is significant at the 0.05 level. \* الفرق المتوسط كبير على مستوى

0.05

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن تطبيق القاعدة رقم الإفصاح والشفافية بمستوى جيد كان لها تأثير أكبر في ROA من تطبيقها بمستوى متوسط، حيث أن  $P = 0.014 > 0.05$ .

نصت فرضية العدم الرابعة على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار ليفين لتجانس التباين والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (8) : نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين لبحث أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

### Test of Homogeneity of Variances

ROE

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
2.089	2	74	.131

بما أن  $P = 0.131 > 0.05$  فإن التباين متجانس ويمكن تطبيق تحليل التباين والموضحة نتائجه ضمن الجدول

التالي:

### (9) ANOVA

ROE

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	147.389	2	73.694	.173	.841
Within Groups	31485.986	74	425.486		
Total	31633.375	76			

نلاحظ من الجدول السابق أن  $P = 0.841 > 0.05$  نقبل فرضية العدم: أي لا يختلف تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بمستوياته الثلاث على ROE.

نصت فرضية العدم الخامسة على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار ليفين لتجانس التباين والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (10): نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين لبحث أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كأحد

مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

### Test of Homogeneity of Variances

ROA

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
2.658	2	74	.077

بما أن  $P = 0.077 < 0.05$  فإن التباين غير متجانس

ولا يمكن تطبيق تحليل التباين، لذلك سنطبق LSD الجدول رقم (11)

### Multiple Comparisons

Dependent Variable: ROA

LSD

(I) MK3	(J) MK3	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.4997933	1.944380 0	.798	-3.374468-	4.374055
	3.00	- 1.7850000-	2.425067 9	.464	-6.617053-	3.047053
2.00	1.00	-.4997933-	1.944380 0	.798	-4.374055-	3.374468
	3.00	- 2.2847933-	1.944380 0	.244	-6.159055-	1.589468
3.00	1.00	1.7850000	2.425067 9	.464	-3.047053-	6.617053
	2.00	2.2847933	1.944380 0	.244	-1.589468-	6.159055

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة P أكبر من 0.05 أي لا يختلف تأثير تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوياته الثلاث على ROA.

نصت فرضية العدم السادسة على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار ليفين لتجانس التباين والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (12) : نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين لبحث أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

### Test of Homogeneity of Variances

ROE

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
.029	2	74	.971



بما أن  $P = 0.971 > 0.05$  فإن التباين متجانس ، ويمكننا تطبيق تحليل التباين والموضحة نتائجه بالجدول التالي:

### (13) ANOVA

ROE					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3878.158	2	1939.079	5.170	.008
Within Groups	27755.217	74	375.070		
Total	31633.375	76			

نلاحظ من الجدول السابق أن  $P = 0.008 < 0.05$  نرفض فرضية العدم: أي يختلف تأثير تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوياته الثلاث على ROE ولتحديد هذا الاختلاف ضمن أي مستويات نطبق اختبار LSD

### (14) Multiple Comparisons

Dependent Variable: ROE

LSD

(I) MK3	(J) MK3	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	10.5441286	5.8690076	.076	-22.238381-	1.150124
	3.00	23.4614286	7.3199385	.002	-38.046724-	-8.876133-
2.00	1.00	10.5441286	5.8690076	.076	-1.150124-	22.238381
	3.00	12.9173000	5.8690076	.031	-24.611553-	-1.223047-
3.00	1.00	23.4614286*	7.3199385	.002	8.876133	38.046724
	2.00	12.9173000*	5.8690076	.031	1.223047	24.611553

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

نلاحظ من الجدول أن تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوى جيد له تأثير أفضل على ROE من تطبيقها بمستوى ضعيف أو متوسط.

#### 9-النتائج:

1- يؤثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين بالمستوى الضعيف والمتوسط في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- لا يؤثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين بالمستوى الضعيف والمتوسط في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بمستوى جيد أكثر من تطبيقها بمستوى متوسط في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- لا يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بمستوياته الثلاث في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5- لا يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوياته الثلاث في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6- يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوى جيد أكثر من تطبيقها بمستوى ضعيف أو متوسط في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

#### 10-التوصيات:

1- الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل اوسع في الوحدات الاقتصادية وإجراء الندوات والدورات التدريبية وبذل المزيد من الجهود بهدف تنمية الوعي بدور الحوكمة وسد جميع الثغرات بين القواعد المكتوبة والتطبيق العملي.

2- الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين التي نالت الحد الأدنى من التطبيق مثل (تركز الملكية - الحق في التصويت خلال اجتماع الهيئة العامة - وجود آلية لاستقبال الشكاوى من المساهمين - حق المساهمين الذين يملكون 10% من الأسهم الطلب بالقيام بأعمال تدقيق على دفاتر الشركة) لما لهذا المبدأ من أثر على العائد على الأصول (ROA).

3- الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية التي نالت الحد الأدنى من التطبيق مثل (سياسة الإفصاح) لما لهذا المبدأ من أثر على العائد على الأصول (ROA).

4- الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة التي نالت الحد الأدنى من التطبيق مثل (محددات الملكية في النظام الأساسي - تعويضات ومكافآت الأعضاء) لما لهذا المبدأ من أثر على العائد على حقوق المساهمين (ROE).

5- إلزام جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بوجود سياسات مكتوبة للإفصاح لديها وبوجود موقع إلكتروني فعال يتم من خلاله نشر جميع المعلومات التي تهم الأطراف أصحاب العلاقة.

6- الاهتمام بشكل أكبر بحقوق المساهمين وخاصة مساهمي الأقلية بالشكل الذي يكفله الإطار التشريعي الناظم لعمل الشركات المساهمة ومساءلة الإدارات في حال التقصير من قبلها في حماية هذه الحقوق.

7- تشكيل لجان حوكمة منبثقة عن مجلس الإدارة في جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمتابعة تطبيق مبادئ الحوكمة وتفعيلها بالشكل الأمثل.

8- تفعيل قاعدة حق المساهمين في التصويت في اجتماعات الهيئة العامة بقبول التصويت عن بعد دون الحاجة للحضور لمقر الهيئة، وخاصة في مثل ظروف الأزمة التي مرت بها سورية في هذه الفترة.  
9- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تهتم بالحوكمة والأداء المالي نظراً لأهمية الموضوع وانعكاسه الكبير على الأسواق المالية والتطور الاقتصادي.

#### 11-المراجع:

- 1- شهوان يوسف محمد، 2013- أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الزرقاء، الأردن.
- 2- حداد حسام باسم يوسف، 2013- مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأثره على مستوى الأداء المالي للبنوك العاملة في الأردن دراسة ميدانية باستخدام الرقابة للمعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها "cobit5". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.
- 3- Christopher, mo fung yung, 2009- **The Relationship Between Corporate Governance And Bank Performance In Hong Kong.** Master Thesis, the faculty of business, Auckland University Of Technology.
- 4- Alenazi, Samia, 2016- **The Role Of Corporate Governance In Enhancing Performance And Reducing Corporate Risk.** The Case Of UK Banking Sector. Doctoral Thesis, Durham University, UK.
- 5- سليمان محمد مصطفى، 2008- حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 14- 15.
- 6- الشيخ عبد الرزاق حسن، 2012- دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 29.
- 7- **OECD, Using The OECD Principles Of Corporate Governance A Boardroom Perspective,** (2004) OECD Publications Service, France, p.p.11.
- 8- الكيلاني صالح زيد، 2015- أثر الحوكمة المؤسسية في مكافحة الفساد المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين. رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن، ص 27.
- 9- عبد الحميد عبد المطلب، 2009- المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 411-412.
- 10- [www.cipe-arabia.org](http://www.cipe-arabia.org)
- 11- حماد طارق عبد العال، 2007- حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات). الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ص 46-48.

- 12- سليمان محمد مصطفى، 2006- حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري. الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 51.
- 13- عقل مفلح محمد، 2009- مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 330.
- 14- الأنصاري أسامة، 1989- الأساليب الحديثة في إدارة المصارف التجارية. دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 255.